لقاء أبي حيان بابن تيمية، وأخطاء سيبويه المزعومة وأغاليطه بين النفي والإثبات

"دراسة تاريخية تحليلية"

د. حسن السنوسي محمد الشريف*

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً. أما بعد:

فقد شاع في بعض كتب التاريخ وفي بعض كتب التراجم خبر لقاء أبي حيان الأندلسي بابن تيمية–رحمهما الله! – وما دار بينهما من حديث، ومنه تخطئة ابن تيمية لسيبويه، ودفاع أبي حيان عن سيبويه –رحمة الله عليهم– .

وفي هذا البحث سأبذل وسعي لمعرفة الحقيقة، وكشف الغطاء عما ذكر؛ وذلك بجمع المصادر التي ذكرت هذه القصة، ثم بيان ثبوتها من عدمه؟ ومدى صحة ما جاء فيها، وأوجه الضعف والخلل التي اعترتها؟ وهل ثمت أخطاء لسيبويه حقيقة أو لا؟

وقد قسمت البحث مبحثين مستقلين:

أما الأول: فيتعلق باللقاء، وما دار فيه، والمصادر التي ذكرت القصة، وهو قسم تاريخي تحليلي بحت.

وأما الثاني: فيتناول دراسة لسيبويه، وهل له أخطاء حقيقية، ومن الذي خطّأه؟ ومن الذي دافع عنه؟ وأن الأخطاء المدروسة أو المبحوث عنها ليس ما وقع منه في بداية حياته قبل تعلمه العربية؛ بل المراد التي – إن وجدت – بعد أن قام بتأليف كتابه.

* عضو هيئة تدريس، بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية/كلية الآداب / الجامعة الأسمرية الإسلامية
h.alshreef@asmarya.edu.ly

المبحث الأول: اللقاء ومصادره: "سرد تاريخي تحليلي":

المصادر التي لم تذكر خبر المنافرة:

جاء عند ابن فضل العمري: (ت:749هـ) في معرض ترجمته لابن تيمية (ت:728 هـ) قوله: "وحضر عنده شيخنا العلامة شيخ النحاة أبو حيّان وقال: ما رأت عيناي مثله، ثم مدحه أبو حيان على البديهة في المجلس بقوله:

لَمَّا أَتَيْنَا تَقِيَّ الدِّينَ لاَحَ لَنَا ... دَاعٍ إِلَى اللهِ فَرْدٌ مَا لَهُ وَزَرُ

عَلَى مُحَيَّاهُ منْ سِيمَا الأُلَى صَحِبُوا ... خَيْرَ البَرِيَّةِ نُورٌ دُونَهُ القَمَر

حبْرٌ تَسَرْبَلَ مِنْهُ دَهْرُهُ حبْرًا ... بَحْرٌ تَقَاذَفَ مِنْ أَمْوَاجِهِ الدُّرَرُ

قَامَ ابْنُ تَيْمِيَةَ فِي نَصْرِ شِرْعَتِنَا ... مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُ

فَأَظْهَرَ الحَقَّ إِذْ آثَارُهُ درسَتْ ... وَأَخْمَدَ الشَّرَّ إِذْ طَارَتْ لَهُ شَرر

كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ حبْرٍ يَجِيءُ بِهَا ... أَنْتَ الإِمَامُ الَّذِي قَدْ كَانَ ينْتَظر

قلت: ثم دار بينهما كلام جرى فيه ذكر سيبويه، فتسرّع ابن تيمية فيه بقول نافره عليه أبو حيان، وقطعه بسببه، ثم عاد أكثر الناس ذمًّا له، واتخذه له ذنبا لا يغفر"[1].

وذكر أيضا:" كان شيخنا أبو حيان يقول: لا يقاس في هذا العلم رجل بسيبويه، ولمّا قدم شيخ الإسلام من مصر في بعض قدماته لازمه أبو حيان ومدحه، وأطنب في شكره، وذكر فضله، ولم يزل على هذا حتى ذكر يوما سيبويه بنقص، فهجر ابن تيمية وقاطعه، وأخذ في ذكر عيوبه وتعديدها، وكان يقول: لو كان ابن تيمية عاقلا لما ذمّ سيبويه، وما برح هذا قوله فيه إلى آخر ما فارقه في شوال، سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة"[2].

وأما ابن الوردي (ت:749هـ) فقد قال:"... وحضر عنْده شيخ النُّحاة أبو حيَّان وقالَ مَا رأت عيْناي مثله، وقال فيه على البديهة أبياتا منها:

قَامَ ابْنُ تَيْمِيَةَ فِي نَصْرِ شِرْعَتِنَا ... مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُ

فَأَظْهَرَ الحَقَّ إِذْ آثَارُهُ درسَتْ ... وَأَخْمَدَ الشَّرَّ إِذْ طَارَتْ لَهُ شَرر

([1]) مسالك الأبصار: 698/5.

([2]) المصدر السابق: 85/7.

كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ حبْرٍ يَجِيءُ بِهَا ... أَنْتَ الإِمَامُ الَّذِي قَدْ كَانَ ينْتَظر "[1].

فالمتتبع للروايتين السابقتين يلحظ أنه لم يرد ذكر لخبر المنافرة بينهما.

وأما المصادر التي ذكرت خبر المنافرة:

فمنها ما ذكره الصفدي (ت: 764هـ) في ترجمته لابن تيمية بقوله: "وممن مدحه بمصر أيضاً شيخنا العلاّمة أبو حيان، لكنه انحرف عنه فيما بعد، ومات وهو على انحرافه، ولذلك أسباب، منها: أنه قال له يوماً: كذا قال سيبويه، فقال: يكذب سيبويه، فانحرف عنه، وقد كان أولاً جاء إليه والمجلس عنده غاصٌّ بالناس، فقال يمدحه ارتجالاً"[2]، وذكر الأبيات السابقة كاملة

وذكر القصة نقلا عن ابن فضل العمري ابنُ ناصر الدين: (ت:842هـ) بقوله: "وهذه الأبيات كتبها الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي: (ت:744هـ) بخطه، ووجدتها أيضا بخط الحافظ أبي عبد الله الذهبي: (ت:748هـ)، لكن البيت الخامس منها:

فَأَظْهَرَ الحَقَّ إِذْ آثَارُهُ درسَتْ ... وَأَخْمَدَ الشَّرَّ إِذْ طَارَتْ لَهُ شَرر

وباقي الأبيات سواء"[3].

وأما الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب: (ت:795هـ) فقال:" ويقال: إن أبا حيان لم يقل أبياتًا خيرًا منها ولا أفحل"[4]. اهـ

وذكر كذلك ابن ناصر الدين أنه وجد الأبيات بخط شيخه: "الحافظ أبي بكر محمد بن المحب: (ت:789هـ) وقرأها على أبي حيان عرضا، فإن شيخنا لما حج في سنة أربع وثلاثين وسبعمائة اجتمع بأبي حيان بمكة زادها الله شرفا، وسمع من لفظه جزءا من فوائده في أوله أناشيد غزلية من نظمه، أخّر أبو حيان قراءتها أولا، ثم قرأها آخر الجزء، واعتذر عن قراءتها فيما قاله شيخنا في تلك البقعة الشريفة... ، وأوقف أبا

---

(1) تاريخ ابن الوردي: 287/2.

(2) أعيان العصر وأعوان النصر: 247/1.

(3) الرد الوافر: 64/1، 65.

(4) ذيل طبقات الحنابلة: 502/4.

حيان على هذه الأبيات التي مدح بها الشيخ تقي الدين عرضها عليه فقال: قد كشطتها من ديواني ولا أثني عليه بخير، وقال: ناظرته، فذكرت له كلام سيبويه، فقال: يفشر سيبويه، قال –يعني: أبا حيان–: وهذا لا يستحق الخطاب"[1].

وذكر ابن ناصر الدين أن: "هذه القصة ذكرها الحافظ العلامة أبو الفداء إسماعيل ابن كثير في تاريخه[2]، وهي: أن أبا حيان تكلم مع الشيخ تقي الدين في مسألة في النحو فقطعه ابن تيمية فيها وألزمه الحجة، فذكر أبو حيان كلام سيبويه، فقال ابن تيمية: يفشر سيبويه. أسيبويه نبي النحو أرسله الله به؛ حتى يكون معصوما؟ سيبويه أخطأ في القرآن في ثمانين موضعا لا تفهمها أنت ولا هو، هذا الكلام أو نحوه على ما سمعته من جماعة أخبروا به عن هذه الواقعة"[3].

وممن ذكر قول ابن فضل العمري السابق كاملا، ابن حجر العسقلاني: (ت:852هـ)، ثم عقّب قائلا: "...ويقال: إن ابن تيمية قال له: ما كان سيبويه نبي النحو، ولا كان معصوما، بل أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعا ما تفهمها أنت، فكان ذلك سبب مقاطعته إياه، وذكره في تفسيره البحر بكل سوء، وكذلك في مختصره النهر"[4].

وممن ذكر القصة نقلاً عن ابن فضل العمري الإمام الشوكاني: (ت:1250هـ)[5]، وكذلك نقلها أيضا الألوسي: (ت:1317هـ)[6] فيما نقله ابن حجر العسقلاني عن الذهبي.

وجاء في ترجمة السيوطي لأبي حيان فيما نقله عن أبي الفضل الأدفوي: (ت:748هـ) قوله: "... وكان يعظم ابن تيمية، ثم وقع بينه وبينه مسألة نقل فيها أبو حيان شيئا عن سيبويه، فقال ابن تيمية: وسيبويه كان نبي النحو! لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعا

---

(1) الرد الوافر: 64/1، 65.

(2) لم أجد هذه القصة في البداية والنهاية!

(3) الرد الوافر: 64/1، 65.

(4) الدرر الكامنة: 177/1، 178.

(5) ينظر البدر الطالع: 70/1.

(6) ينظر جلاء العينين: ص25.

من كتابه، فأعرض عنه، ورماه في تفسيره النهر بكل سوء"[1].

وفي ترجمة أبي حيان في الدرر: "... وكان يعظم ابن تيمية ومدحه بقصيدة ثم انحرف عنه، وذكره في تفسيره الصغير بكل سوء، ونسبه إلى التجسيم. فقيل: إن سبب ذلك أنه بحث معه في العربية، فأساء ابن تيمية على سيبويه، فساء ذلك أبا حيان وانحرف عنه، وقيل: بل وقف له على كتاب العرش فاعتقد أنه مجسم..."[2].

ومن المصادر الحديثة التي نقلت خبر القصة:

شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين[3]، ورسائل السنة والشيعة لرشيد رضا[4].

والمتأمل في النصوص السابقة -وما سيأتي لاحقا- يلحظ ما يلي:

1- وجود اضطراب وخلل حاصلين فيها، فروايات ذكرت خبر المنافرة، وأخرى لم تذكرها.

2- بعض الروايات ذكرت أن الأخطاء ثمانون، وأخرى ذكرت أنها ثلاثون.

3- نصت بعض الروايات على أن أبا حيان ذكر ابن تيمية في تفسيره البحر، وكذا النهر بكل سوء، وأخرى نصت على أنه ذكره بكل سوء في النهر[5].

4- بعض المصادر ذكرت الأبيات فقط دون ذكر للمنافرة[6].

5- اختلاف العبارات بين الروايات، فبعضها ذكرت عبارة: يكذب سيبويه، وأخرى: يفشر سيبويه.

6- تغاير أسباب الخلاف المذكورة في الروايات، فبعضها ذكر أن سبب المنافرة هو واحد، وأخرى ذكرت أنها أسباب، وقالت: ومنها، فلم تذكرها كلها[7].

7- روايات صرّحت أن سيبويه أخطأ في كتابه، وأخرى ذكرت أنه أخطأ في القرآن،

---

(1) بغية الوعاة: 282/1.

(2) الدرر الكامنة: 64/6.

(3) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين: 18/1.

(4) ينظر رسائل السنة والشيعة: ص113-115.

(5) ينظر توضيح المقاصد: 76/1.

(6) ينظر المقصد الأرشد، ص: 137، وشذرات الذهب: 145/8، وغاية الأماني في الرد على النبهاني: 189/2، وعقيدة محمد بن عبد الوهاب: 664/2، 665.

(7) ينظر نفح الطيب: 578/2.

وأخرى نصت على أن سبب المنافرة ما رآه أبو حيان في كتاب العرش لابن تيمية.

8- عبارة ابن تيمية، وهي قوله: لا تفهمها أنت ولا هو، وأخرى من دون قوله: ولا هو، اختلف ذكرها في الروايات.

9- أكثرت جل الروايات من عبارة: (قيل، ويقال)، وهما صيغتا تمريض وعدم جزم!.

10- ذكر الكوثري (ت: 1371 هـ) أن سبب لعن أبي حيان لابن تيمية هو ما ذكره من جلوس النبي ﷺ مع الله على عرشه، وليس تَنَقُّصُه من سيبويه، وتخطئته!

11- خبر اللقاء بينهما ثابت حاصل مما لا شك فيه؛ ولكن لم تشر المصادر كلها إلى خطأ واحد من الأخطاء التي ادعاها الإمام ابن تيمية.

12- كل من أبي حيان وابن تيمية عالمان جليلان، وكل في بابه جهبذ؛ ولكن الصناعة النحوية غالبة على أبي حيان بخلاف ابن تيمية، فلو ذكرت الأخطاء النحوية أو بعضها لأجرينا عليها دراسة مقارنة بآراء النحويين ككل، وهذا ما لم نقف عليه أو نظفر به.

13- حقق صاحب كتاب الدراسات اللغوية والنحوية في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذه القصة لم تقع أصلا؛ لأنه استقرأ البحر المحيط فلم يجد ذكرا لابن تيمية – رحمه الله! –، وسيكون لنا وقفة مع كلامه قريبا.

14- كتاب العرش المطبوع يسمى الرسالة العرشية، أو رسالة في العرش، وهي موجودة لم تذكر فيها هذه المسألة.

وقد فنّد د. عبد الرحمن بودرع وقوع هذه القصة، فقال: "... والخبرُ ذكره ابن حجر العسقلانيُّ في الدرر الكامنة [باب ذكر من اسمه أحمد]. بل ذكر ابن حجر في الدّرر أيضا، في باب ذكر من اسمه محمّد: أنّ محمد بن إدريس القضاعيَّ أبا بكر القالوسيَّ، الإمام في العربية والعروض، كان شديد التّعصب لسيبويه مع خفة فيه، وأنّه ورد على القاضي أبي عمرو، وكان شديد المَهابة، فتكلّم في مسألة في العربيّة نقلها عن سيبويه، فقال له القاضي: أخطأ سيبويه، فكاد القالوسيُّ يُجنّ، ولم يقدر على جوابه؛ لمكان منصبه، فجعل يدور في المَسجد ودموعه تنحدر وهو يقول: أخطأ من

خطَّأه، ولا يزيد عليها[1].

ثم قال الدكتور:" وأما هذه الأخطاء المزعومة فلم يرد لها ذكر في المصادر التي نقلت الخبر، والظاهر أن ابن تيميةَ -رحمه الله-، إنّما أراد بذلك أنّه يخالف سيبويه في مذهبه النحوي في مسائل كثيرةٍ، ولا يقصد أنّ سيبويه أخطأ بالمعنى المألوف، وأمّا دلالة الثمانين فليست على الحقيقة وإنما جاءت كناية عن التكثير فقط، وهذا معهود من شيخ الإسلام -رحمه الله! - الذي عُرفت عنه حدّة المزاج، والسُرعة في الجواب، ولكنّ ذلك كلَّه لا ينفي ولا ينقص من مشيخته في العلوم العربية والإسلامية، بل العلوم العقلية والمنطقية نفسها..."[2].

وأما الأستاذ علي النجدي ناصف فقد قال فيما نقله عنه صاحب فتوحات الرحمن:" وكنا نود -على كل حال-لو عرفنا مواضع هذه الأخطاء من الكتاب فنرجع إليها، ونعلم من أي الخطأ كانت؟ أهي الخطأ الصراح لا مكان فيه لمراجعة، ولا وجه له من الصحة؟ أم هي الخطأ في الرأي الخاص، يمكن أن تتخالف فيه الأنظار، وتتحاول الآراء"[3].

ونصّ في فتوحات الرحمن: "وكم وددنا ولكن الودادة لم تغن أن نظفر بهذه الأخطاء لنفيد منها، وإذا قرأت كثيرا أيها القارئ المفضال في مؤلفات ابن تيمية الحراني وتلامذته فلن تظفر بهذه الأخطاء"[4].

وعلى كل حال لو أردنا أن ندقق فيما سبق، وأن نتتبع كل ما جاء فيه فإنا سنخلص إلى أمرين: أولهما: حال ابن تيمية مع سيبويه، وثانيهما: حال ابن تيمية مع أبي حيان.

أما عن حال ابن تيمية مع سيبويه، فلم أقف مطلقا لا من قريب ولا من بعيد على ذكر سيئ، أو اتهام أو رمي بالجهالة أو بالتغليط أو بالتخطئة أو بالتنقص في

---

(1) ينظر الدرر الكامنة: 433/5.

(2) مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

(3) فتوحات الرحمن: ص 148.

(4) المصدر السابق.

كتب ابن تيمية لسيبويه، بل كان يعظمه، ويثني عليه كثيرًا، وفيما ننقله من بعض أقواله في سيبويه دليل على ما ذكرنا:

فكان يقول –رحمه الله! –: "سيبويه الذي ليس في العالم مثل كتابه، وفيه حكمة لسان العرب"[1]، ويقول: "سيبويه حكيم لسان العرب"[2]، ويقول: "إن كتاب سيبويه في العربية لم يصنف بعده مثله"[3]، ويقول: "كتاب سيبويه ممّا لا يقدر على مثله عامّة الخلق"[4]، وكذلك: "...وأما ضرب المثل به وبخضوع غيره من النحاة له؛ لكماله في فنه"[5].

وقال –أيضًا– : "وقد ذكر ذلك سيبويه حكيم لسان العرب"[6]، ويقول: "وقد يقال في طب أبقراط ونحو سيبويه إنه لا نظير له"[7].

قال الدكتور هادي الشجيري، صاحب كتاب الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام: "ليس لمتن القصة واقع يشهد لصحته فيما رأيته من مؤلفات ابن تيمية"[8].

ومن أراد الزيادة والإيضاح فلينظر في كتب ابن تيمية كاقتضاء الصراط المستقيم، والجواب الصحيح، والرد على المنطقيين، والعبودية، والفتاوى الكبرى، والفرقان، والمسائل والأجوبة، والنبوات، وبيان تلبيس الجهمية، ودرء تعارض العقل والنقل، ودقائق التفسير، ومجموع الفتاوى، ومختصر منهاج السنة، وإقامة الدليل على إبطال التحليل، وغيرها من مصنفات ابن تيمية التي يلحظ فيها طالب الحق أن ابن تيمية لا يخرج عن إحدى ثلاث عند ذكره سيبويه:

إما مثنيا عليه، وإما ناقلا عنه، وإما متبنيا رأيه باستثناء بعض المخالفات النحوية لرأي

---

(1) مجموع الفتاوى: 9 / 46.
(2) المصدر السابق: 12 / 460.
(3) المصدر السابق: 11 / 370.
(4) النبوات: 1 / 172 .
(5) شرح العقيدة الأصفهانية: ص 121.
(6) النبوات: ص16 .
(7) المصدر السابق نفسه: ص16 .
(8) الدراسات اللغوية والنحوية: ص377.

سيبويه، كقوله حينما تكلم على قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1]، وذكر الاختلاف في التمييز: هل يجوز أن يكون معرفة أو يتعين أن يكون نكرة؟، فاختار أنه قد يقع معرفة، وهذا أصح القولين في ذلك، وهو مذهب الكوفيين من النحاة، يجوزون أن يكون المنصوب على التمييز معرفة، كما يكون نكرة، وجعل منه هذا الموضع وغيره، وقد يكون المنصوب على التمييز معرفة، وهذا لم يعرفه البصريون، ولم يذكره سيبويه وأتباعه[2].

وأما عن حال ابن تيمية مع أبي حيان، فأبو حيان أشهر من نار على علم، فهو العلامة والمحدث رأس العربية وشيخها كما وصفه الذهبي[3].

ونص عليه بالقول: "...ومع براعته الكاملة في العربية له يد طولى في الفقه والآثار والقراءات، وله مصنفات في القراءات والنحو، وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم، تخرج به عدة أئمة مد الله في عمره وختم له بالحسنى، وكفاه شر نفسه..."[4].

وبعد موت الشيخ تقي الدين –رحمه الله–رثاه بعض المصريين بقصيدة وعرضها على أبي حيان، فسمعها منه، وأقره عليها، كما نقله ابن عبد الهادي [5].

وأبو حيان كان من المجلين لابن تيمية؛ لعلمه وإمامته، ولم يحصل بينهما شيء ألبتة سوى ما ذكر في قصة سيبويه المزعومة؛ ومع هذا كله سنقف على ما ذكر من أشياء في خبر القصة.

وكنا قد أشرنا سابقا إلى أنه ستكون لنا وقفة مع ما ذكره صاحب كتاب الدراسات اللغوية والنحوية الدكتور هادي الشجيري، وها نحن ننقل ما ذكره –على الرغم من طول النص المنقول–وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، حيث قال:" فقد تتبعت تفسيري أبي حيان بحره ونهره فما وجدت بعض سوء حتى يكون هناك (كل).

---

(1) سورة البقرة من الآية: 130.

(2) الجواب الصحيح: 76/3، المسائل والأجوبة: ص215.

(3) سير أعلام النبلاء: 250/7، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: 227/1.

(4) معرفة القراء الكبار: 387/1.

(5) الرد الوافر: 66/1 .

أما البحر فليس فيه ذكر لابن تيمية، اللهم إلا أن يكون المعاصر الذي ذكره أبو حيان في مقدمته، قد قصد به ابن تيمية.

فقد ذكر أبو حيان في مقدمة تفسيره أنه جرى له كلام مع معاصر له، يزعم: أن علم التفسير مضطر إلى النقل، فكل آية قد نقل فيها التفسير خلف عن سلف، ومن كلامه، أي: المعاصر، أن الصحابة سألوا رسول الله ﷺ عن كل آية... ثم عقب أبوحيان على ذلك الكلام بقوله: وهذا كلام ساقط[1].

ثم قال الدكتور هادي الشجيري: "فهذا الكلام لنا معه وقفتان:

الأولى: إن كان أبوحيان يقصد ابن تيمية، فأقول: إن ابن تيمية له مقدمة في أصول التفسير بين فيها أنواع التفسير، وفي هذه المقدمة أكد أهمية النقل عن الصحابة والتابعين في علم التفسير، ولكنه مع ذلك أشار إلى أهمية العربية في تفسير القرآن، فقد نقل عن ابن عباس قوله: "التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها..."[2]. وهذا الوجه يؤكد أهمية العربية في التفسير.

ويقول ابن تيمية أيضا: "والمعرفة لمعاني كتاب الله إنما تؤخذ من هذين الطريقين: من أهل التفسير الموثوق بهم من السلف، ومن اللغة التي نزل القرآن بها، وهي لغة العرب"[3].

وأما الوقفة الثانية، فمن نافلة القول أن نؤكد أهمية النقل في علم التفسير، ومن يطالع أيّا من كتب التفسير، سيجد كثرة النقول عن الصحابة والتابعين، وإن شئت فاقرأ بحر أبي حيان نفسه.

وأما النهر فله طبعتان: إحداهما مع البحر، وهذه الطبعة الأولى، والأخرى مفصولة، أما الأولى فليس فيها ذكر لابن تيمية.

وأما الثانية فقد وردت فيها الفقرة الآتية موضوعة بين قوسين: [وقرأت في كتاب لأحمد ابن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه سمّاه: (كتاب العرش): أن الله تعالى

---

(1) البحر المحيط : 14/1.

(2) مقدمة في أصول التفسير: ص 50، ومجموع الفتاوى: 55/3.

(3) مجموع الفتاوى: 587/6.

يجلس على الكرسي، وقد أخلى منه مكانا يقعد فيه معه رسول الله ﷺ، تحيّل عليه التاج محمد بن علي بن عبدالحق البارنباري ، وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه، وقرأنا ذلك فيه[1]][2] .

وقد أشار المقدمان لهذه النشرة أن هذه الفقرة غير موجودة في النسخة المطبوعة.

ثم علق الدكتور بقوله: والأمر كما قالا، ولمزيد التوضيح يقول: "وقبل أن أقول كلمة في مضمون هذه الفقرة أسبقها بكلمة عن هذه النشرة لكتاب النهر، فقد قال المقدِّمان إنهما اعتمدا على نسخة خطية وحيدة هي نسخة حلب، وهي بخط الأشموني (ت: 1197 هـ)، وقارناها مع النسخة المطبوعة، وناهيك بهذا التأخر وما قد يحمله من تحريف، أضف إلى ذلك قول المقدمين أنفسهما في المقدمة: "ولسنا ندعي أن هذه النسخة مضبوطة ..."[3].

وقارن هذا القول بقول الناشر للطبعة الأولى الذي جاء فيه: "وأحضرنا أصولا معتمدة معولا عليها، مأثورة عن فحول علماء الغرب والشرق، مقابلة على نسخ موثوق بها بالكتبخانة الخديوية المصرية "[4]، والحكم الأخير للقارئ...

وأما عن مضمون هذه الفقرة، فلابن تيمية الرسالة العرشية، ولكن ما نسب إلى ابن تيمية في هذه الرسالة إنما هو صحيح الأحاديث التي تثبت وجود العرش وعظمته[5].

وأما هذه الشبهة فمنشؤها ما قاله ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل، فقد جاء فيه: "وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل[6]، رداً لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة... وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة، كحديث قعود الرسول ﷺ

---

(1) النهر الماد: 372/1.

(2) ما ذكر أنه يوجد بين قوسين غير موجود بين قوسين في طبعة النهر التي وقفت عليها، بل موجود من دونهما. ينظر النهر الماد: 372/1.

(3) الدراسات اللغوية والنحوية: ص 378.

(4) المصدر السابق نفسه: ص 379.

(5) ينظر الرسالة العرشية: ص 3-38.

(6) ينظر إبطال التأويلات: ص 476-494.

على العرش، ورواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة. وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه، ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول، وقد يقال: إن مثل هذا لا يقال إلا توقيفاً، ولكن لا بد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول، وما ثبت من كلام غيره، سواء كان من المقبول أو المردود"[1].

فتأمل قول ابن تيمية، فالأثر إنما هو عن مجاهد، وليس فيه ذكر أن الله يجلس على العرش وقد أخلى منه مكانا... .

ومثل هذا الأثر لا يصلح لإثبات مضمونه عند ابن تيمية، فإن منهجه في قبول الأخبار وخاصة فيما يتعلق بصفات الله بيّن واضح، فهو لا يعتمد إلا على الصحيح من قول الرسول ﷺ "[2].

وقصة إجلاس الله ﷻ الرسول ﷺ معه على العرش يقول عنها صاحب سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: "إذا كان حقاً أن الله تعالى أعظم من العرش، ومن كل شيء –كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم –، فيكون اعتقاد أن الله يُجلس محمداً معه على العرش باطلاً بداهة، وأما إجلاسه على العرش دون المعية، فهو ممكن جائز؛ لأن العرش خلقٌ من خلقِ الله، فسواء أجلسه عليه، أو على منبر من نور –كما جاء ذلك في المتحابين في الله، وفي المقسطين العادلين –لا فرق بين الأمرين، لكن لا نرى القول بالإجلاس على العرش؛ لعدم ثبوت الحديث به..."[3].

على أنا نقول: لا يوجد في النسخة المطبوعة من البحر المحيط ذكر لابن تيمية بسوء أو بخير، لكن ذكر الكوثري (ت: 1371هـ) في تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم أن هناك عبارة حذفها مصحح طبعه بمطبعة السعادة. قال الكوثري بعد ذكر هذه العبارة–التي في النهر الماد!–: "كما ترى في النسخ المخطوطة من تفسير لأبي حيان؛ وليست هذه الجملة بموجودة في تفسير البحر المطبوع، وقد أخبرني مصحح طبعه

---

(1) درء تعارض العقل والنقل: 237/5.

(2) إلى هنا نهاية النص المطول من كلام. د. هادي الشجيري في كتابه الدراسات اللغوية والنحوية: ص377–379.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: 1048/13.

بمطبعة السعادة أنه استفظعها جداً وأكبر أن ينسب مثلها إلى مسلم!!، فحذفها عند الطبع؛ لئلا يستغلها أعداء الدين، ورجاني أن أسجل ذلك هنا؛ استدراكًا لما كان منه ونصيحة للمسلمين "[1] اهـ.

والعبارة المذكورة كما نقلها الكوثري –وقد أرانيها بعضهم في نسخة مخطوطة للكتاب –: "قال أبو حيان الأندلسي الحافظ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[2]: "وقد قرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرناه وهو بخطه سمّاه: (كتاب العرش): "إن الله يجلس على الكرسي، وقد أخلى مكانا يقعد معه فيه رسول الله"، تحيَّل عليه محمد بن عبد الحق وكان من تحيله أنه أظهر أنه داعية له، حتى أخذ منه الكتاب، وقرأنا ذلك فيه"[3].

وما ذكره الكوثري مستغرب من عدة أوجه:

أولها: أن جلوس النبي ﷺ على العرش، ورد في أثر عن مجاهد –رحمه الله!– رواه الطبري: (ت:310هـ)[4]، والخلال: (ت:311هـ)[5]، وغيرهما، –وإن كان في لفظه اختلاف عما ذكر هنا–وليس شيئاً اخترعه ابن تيمية من عنده، ويستبعد جداً أن يكون أبو حيان لم يطلع على تفسير الطبري، وممن أقر بهذا الأثر: الإمام أبو بكر ابن العربي (ت: 543هـ)[6].

ثانيها: قوله: "تحيَّل عليه محمد بن عبد الحق... وقرأنا ذلك فيه"، يظن القارئ أن في هذا الكتاب شيئا خطيرا يريد ابن تيمية كتمانه وعدم إظهاره! مع أن هذا القول لم يخترعه ابن تيمية كما تقدم.

ثالثها: ذكر السبكي في السيف الصقيل عند تعليقه على قول ابن القيم[7]:

---

(1) تبديد الظلام المخيم= تكملة الرد على النونية: ص 96.
(2) سورة البقرة، من الآية: (255).
(3) تبديد الظلام المخيم = تكملة الرد على النونية: ص 96، وينظر النهر الماد: 372/1.
(4) ينظر جامع البيان: 17/531-533.
(5) ينظر السنة للخلال، ص: 220.
(6) ينظر أحكام القرآن، 576/3.
(7) ينظر نونية ابن القيم، ص: 73.

" هَذَا وَمِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا يَبْطُلُ ... التَّفْسِيُر بِاسْتَوْلَى لِذِي العِرْفَانِ

قَدْ أُفْرِدَت بِمُصَنَفٍ لِإمَامِ هَذَا ... الشَّأْن بَحْر العَالِمِ الرَّبَّانِي"[1].

وقال أيضا: " المصنف المذكور هو كتاب العرش لابن تيمية، وهو من أقبح كتبه، ولما وقف عليه الشيخ أبو حيان ما زال يلعنه حتى مات بعد أن كان يعظمه (!!) "[2].

ومن المعلوم أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد أبطل تفسير (استوى) بـ (استولى)، لكنه لم يشر لأثر مجاهد، حيث قال: "إذا تبين هذا فقد حدث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون أن محمدا رسول الله يجلسه ربه على العرش معه.

روى ذلك محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد في تفسير (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا)[3]، وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة[4]. قال ابن جرير: وهذا ليس مناقضا لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدعيه، لا يقول: إن إجلاسه على العرش منكر، وإنما أنكره بعض الجهمية ولا ذكره في تفسير الآية منكر "[5].

كما أشار إليه ابن القيم (ت:751هـ) في النونية حيث يقول:

وَزَعَمْتَ أَنَّ مُحَمَّدًا يَوْمَ اللِّقَا ... يُدْنِيهِ رَبُّ العَرْشِ بِالرِّضْوَانِ

حَتَّى يُرَى المُخْتَارُ حَقًّا قَاعِدًا ... مَعَهُ عَلَى العَرْشِ الرَّفِيعِ الشَّانِ[6]

وقال في بدائع الفوائد:" ... صنف المروزي كتابا في فضيلة النبي وذكر فيه إقعاده على العرش، قال : وهو قول أبي داود وأحمد بن أصرم، ويحيى بن أبي طالب، وأبى بكر بن حماد، وأبى جعفر الدمشقي، وعياش الدوري، وإسحاق بن راهويه، وعبد الوهاب الوراق، وإبراهيم الأصبهاني، وإبراهيم الحربي، وهارون بن معروف، ومحمد بن إسماعيل السلمي، ومحمد بن مصعب بن العابد، وأبي بن صدقة، ومحمد بن بشر بن

---

(1) السيف الصقيل، ص: 90 .

(2) المصدر السابق نفسه، ص: 95.

(3) سورة الإسراء، من الآية: (79).

(4) جاء الحكم في سلسلة الأحاديث الموضوعة على أثر جلوسهﷺ على العرش بالبطلان: 14/11.

(5) مجموع الفتاوى: 374/4، وينظر رأي ابن جرير في تفسيره: 17/531-533.

(6) نونية ابن القيم = الكافية الشافية، ص: 30.

شريك، وأبى قلابة، وعلي بن سهل، وأبى عبد الله بن عبد النور، وأبي عبيد، والحسن ابن فضل، وهارون بن العباس الهاشمي، وإسماعيل بن إبراهيم الهاشمي، ومحمد بن عمران الفارسي الزاهد، ومحمد بن يونس البصري، وعبد الله ابن الإمام، والمروزي، وبشر الحافي.

ثم قال ابن القيم: وهو قول ابن جرير الطبري، وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير وهو قول أبي الحسن الدارقطني ومن شعره فيه:

حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ عَنْ أَحْمَدَ ... إِلَى أَحْمَد المُصْطَفَى مُسْنَدُهُ
وَجَاءَ حَدِيثٌ بِإِقْعَادِهِ ... عَلَى العَرْشِ أَيْضًا فَلاَ نَجْحَدُه
أَمِرُّوا الحَدِيثَ عَلَى وَجْهِهِ ... وَلاَ تُدْخِلُوا فِيهِ مَا يُفْسِدُه
وَلاَ تُنْكِرُوا أَنَّهُ قَاعِدُه ... وَلاَ تُنْكِرُوا أَنَّهُ يُقْعِدُه"[1].

وقول السبكي: "ولما وقف عليه الشيخ أبو حيان ما زال يلعنه حتى مات بعد أن كان يعظمه "[2].

ومن الغريب أن كلام أبي حيان –إن صح أنه كلامه– في البحر المحيط كتبه بعد وقوفه على كتاب العرش المذكور، وليس فيه لعناً ولا أقل منه، فلو كان لعانا له حتى مات! لظهر أثر لذلك في كلامه، بل إن من أخلاق المسلم كونه غير طعان ولا لعان ولا فاحش ولا بذيء!.

ومن المعلوم أن أبا حيان:"... كان صدوقا حجة ثبتا سالما في العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم... وكان كثير الخشوع يبكي عند قراءة القرآن..." [3].

والأغرب من هذا كله أن الكوثري علّق على هذا الموضع بقوله: "وقد علمت العواتق في خدورهن حكاية هجر أبي حيان لابن تيمية لهذا السبب، بعد أن كان تسرع في إطرائه، وإطراؤه مدون في الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي، وأما تقوّل بعض المداهنين بأنه إنما كان هجره لوقوعه في سيبويه، حيث قال: أكان سيبويه نبي النحو،

---

(1) بدائع الفوائد: 841/4.
(2) السيف الصقيل: ص96.
(3) الدرر الكامنة: 62/6.

وقد غلط في كيت وكيت، فرجمٌ بالغيب أمام تصريح أبي حيان صاحب القصة "[1].

ثم قال: "نعم هذا تهور وقلة أدب من ابن تيمية، وما هي قيمة نحوه في جانب استبحار سيبويه وأبي حيان في النحو، وإن كان لكل إمام غلطات معدودة في علمه، لكن وقوعه في سيبويه في جنب الوقوع في الله سبحانه ليس بشيء مذكور، فحمل هجره الدائم على خلاف ما ذكره الهاجر ليس شأن من يخاف الله ويتوخى مراضيه..."[2].

على أنّا نقول: ما ذكره السبكي من لعن أبي حيان لابن تيمية، وما ذكره الكوثري من كلام في ابن تيمية، وروايته السابقة، كلام يتنافى وأخلاق المسلم، ويحتاج إلى دليل قاطع ثابت، وليس كما ذكرا، وبخاصة أننا أمام عالمين جليلين ولا ندعي العصمة لهما؛ ولكن يوجد نوع تحامل فيما نقلاه، والله أعلم بالنوايا وخبايا النفوس.

ومن خلال ما تم سرده تاريخيًا يُعلم وَهْيَ وضعف الحادثة والقصة المتقدمة فيما يتعلق بالأخطاء المزعومة للأسباب المتقدم ذكرها، والقارئ اللبيب الفطن المنصف له الحكم على كل ما ورد.

وأما المبحث الثاني من البحث:

فيتناول دراسة لسيبويه، وهل له أخطاء حقيقية، ومن الذي دافع عنه، ومن الذي خطّأه، وليست الأخطاء المدروسة أو المبحوث عنها ما وقع منه في بداية حياته قبل تعلمه العربية؛ بل التي -إن وجدت- بعد أن قام بتأليف كتابه.

يقول السيرافي مدافعا عن اتهام الأخفش لسيبويه بالخطأ: "زعم الأخفش أن سيبويه غلط في إنكار العطف على عاملين، وأنه جائز مثل قول الله تعالى في قراءة بعض الناس: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ﴾[3]، فجر (الآيات)، وهي في موضع نصب، ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[4]، عطفا على

---

(1) تبديد الظلام المخيم = تكملة الرد على النونية، ص: 96.

(2) المصدر السابق نفسه: ص: 96.

(3) سورة الجاثية، من الآية: (3).

(4) سورة سبأ، من الآية: 24.

خبر إن. وعلى اللام، وغلط الأخفش في الآيتين اللتين ذكرهما من غير وجه"[1].

ودافع أبو علي الفارسي عن سيبويه بما خطّأه به المبرد، فقال: "ولهذا قال سيبويه: هذا (باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً) أراد بقوله: (المعروف) المعروف من هذا الوجه الذي هو إضمار قبل الذكر؛ لأنه قد أفصح عن مراده هذا بقوله: "فهي – يعني: نعم– مرة بمنزلة رُبه رجلاً، ومرة بمنزلة ذهب أخوه"، وإذا كان كذلك فكأنه قال: هذا لا يعمل في هذا المضمر إلا في حال إضماره دون حال إظهاره، فأطلق لفظة معناها الخصوص والتقييد غير مقيدة، وليس ذلك بمعيب إذا أوضحه ما يفهم به عن غرضه؛ لوجود ذلك في التنزيل؛ وفي كلام الحكماء. وإذا كان هذا سائغاً كان اعتراض محمد بن يزيد عليه في هذا الموضع في كتابه المترجم بالغلط بقوله: "زعم سيبويه أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، وقد يعمل فيه غير مضمر في قولهم: نِعمَ الرجلُ زيداً" اعتراضاً غير صحيح؛ لما ذكرنا من أن المظهر ليس على حد المضمر"[2].

وجاء في التعليقة:" قال سيبويه: ومثل ذلك (من هذا قائما).

قال أبو علي: قرأت بخط أبي إسحاق: غلط سيبويه في شرح هذه المسألة غلطة من حيث غلطه أبو العباس.

وقال سيبويه: فمن ذلك: أتذكر إذ من يأتينا نأتيه.

وقال أبو العباس: غلط سيبويه في هذا الباب، ووافقه عليه أبو إسحاق الزيادي.

وقال أبو علي: ولذلك غلط سيبويه في قوله في تحقير إبراهيم: بريهيم، فقيل خالف قوله: إن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها، لحكمه بأن الهمزة في إبراهيم زائدة لحذفه إياها في التصغير"[3].

ورد على ما سبق السيرافي مدافعا عن سيبويه بقوله:" وإذا حقرت (إبراهيم) و (إسماعيل) قلت: (بريهيم) و(سميعيل) تحذف الألف فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال (فعيعيل) هذا قول سيبويه.

---

(1) شرح كتاب سيبويه: 342/1-343.

(2) المسائل الحلبيات: ص: 234.

(3) التعليقة: 259/1، 183/2، 279/4.

وكان أبو العباس المبرد يرد هذا ويقول: " أبيريه " و" أسيميع"، واحتج في ذلك بأن الهمزة لا تكون زائدة أولا وبعدها أربعة أحرف أصول، وإذا لم تكن زائدة فهي أصلية، والكلمة على خمسة أحرف أصول، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها كما يفعل ذلك بـ (سفرجل) فيقال: " أبيريه " بحذف الميم و" أسيميع " بحذف اللام كما قيل (سفيريج) بحذف اللام، والذي قاله سيبويه هو الصواب... روى أبو زيد وغيره عن العرب أنها تصغر إبراهيم (بريهيم)"[1].

وفي الصحاح ما نصه: "وقال سيبويه: من العرب من يقول في تصغير: (ناب): نويب، فيجيء بالواو؛ لأن هذه الألف يكثر انقلابها من الواو[2]، وقال ابن السراج: هذا غلط منه"[3].

رد على هذا العيني في المقاصد مبينا ما استشكل بقوله: "وكلام الجوهري أن ابن السراج هو الذي غلّط سيبويه، وليس كذلك، بل المراد أن الغلط من العرب الذين يقولون ذلك، والتغليط من سيبويه لهؤلاء، فحكى ابن السراج كلام سيبويه مع تغليطه كلامهم، لا أنه غلّط سيبويه"[4].

والدليل ما قاله سيبويه حكاية عن العرب: "هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلًا من عينه إن كانت بدلًا من واو ثم حقرته رددت الواو، وإن كانت بدلًا من ياء رددت الياء؛ كما أنك لو كسّرته رددت الواو إن كانت عينه واوًا، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في: باب بويب؛ كما تقول: أبواب وناب نييب؛ كما تقول أنياب وأنيب، فإذا حقرت ناب الإبل فكذلك؛ لأنك تقول: أنياب .... ومن العرب من يقول في ناب: نويب، فيجيء بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم"[5].

وأما ما جاء في شرح الكتاب، من نحو: "...فإن قال قائل: فقد يروى عن المازني أنه غلّط سيبويه في قوله: على ثمانية مجار...

(1) شرح كتاب سيبويه: 190/4.
(2) الصحاح: 230/1.
(3) الأصول في النحو: 38/3.
(4) المقاصد النحوية: 1978/4.
(5) الكتاب: 461/3-462.

ونحو: "قال جماعة من النحويين: غلط سيبويه في قوله: وإنما ذكرت لك ثمانية مجار... .

ونحو: "قال أبو عثمان: غلط سيبويه في قوله: وإن شئت رفعت بما نصبت؛ لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل...

ونحو: "وكان أبو العباس المبرد يقول: إن سدوس اسم امرأة، وغلّط سيبويه، وذكر أبو بكر مبرمان عن الزجاج أن سلول اسم امرأة، وهي بنت ذهل بن شيبان".

فكل ما ورد في هذه الأقوال السابقة رده السيرافي، ونفى عن سيبويه الغلط[1].

وأما قول أبي العباس المبرد: غلط سيبويه في هذا، وليس في بنات الأربعة من الفعل عدل... فرده السيرافي بقوله: "والأقوى عندي أن قول سيبويه أصح"[2].

وكل ما تقدم أجاب عنه أبو سعيد، وأبان الصواب، ومراد سيبويه منه.

وعدّد الزجاج أخطاء سيبويه وأحصاها بقوله: "ما تبين لي أن سيبويه غلط ، إلا في مسألتين؛ إحداهما هذه–المراد الحديث عن(أيّ)–، فإنه يسلِّم أنها تعرب إذا أفردت؛ فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت"[3]، وحُكي اعتذار سيبويه عن ذلك[4]، وقال الجرمي:" خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقتُ الخندق إلى مكة أحدًا يقول: «لأضْرِبَنَّ أيُّهُمْ قائم» بالضم"[5].

ودافع أبو حيان عن سيبويه بقوله: "ما ذكره المصنف من أن (قرقار) اسم فعل هو مذهب سيبويه[6]، وكذلك قال في (عرعار)[7]، وزعم المبرد أن سيبويه غلط في هذا، وأن (قرقار) و(عرعار) حكاية للصوت، وحكى مثله عن المازني وأبي عمرو، قال: –أي: أبو حيان–: والأظهر ما ذهب إليه سيبويه، ومما يقوي ذلك وجود مثل قرقار –

(1) شرح كتاب سيبويه: 21/1، 22، 460–––19/4، 42.

(2) المصدر السابق نفسه: 21/1، 22، 460–––19/4، 42.

(3) تعليق الفرائد: 231/2.

(4) مغني اللبيب: 108/1، وتعليق الفرائد: 231/2.

(5) مغني اللبيب: 108/1.

(6) ينظر الكتاب: 3/ 276.

(7) المصدر السابق نفسه: 276/3. وقال سيبويه: «وهي لعبة وإنما هي من عرعرت».

اسم فعل –في غير الأمر، فقد حكى ابن كيسان أنه يقال: همهام، وحمحام، ومحماح وبحباح".

وقال أبو نزار الملقب بملك النحاة: (ت: 568 هـ): "روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهم قالوا: ليس الطيب إلا المسك، برفع المسك، والقياس نصبه؛ لأنه خبر ليس و(ليس) لا يبطل عملها بنقض النفي؛ إلا أن سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا، وما أتيا بطائل.

فأوّل ذلك أن سيبويه بقوله: لغة في (ليس) أنها لا تعمل، وأنها مثل (ما) في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف، فقد أخطأ سيبويه، ثم قال السيرافي: والصحيح أن اسمها الشأن، والحديث في موضع رفع، والطيب مبتدأ، والمسك خبره. وقيل له: هذا باطل بأن (إلا) الناقضة خبر؛ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية، واعتذر السيرافي بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي؛ وهذا كله متهافت"[1].

ونقل السخاوي: (ت:643هـ) في سفر السعادة الرد على أبي نزار فقال: "فقيل في الرد عليه: أيها المتعالي المتعالم، والمتعاطي المتعاظم قد نسبت سيبويه والسيرافي إلى أنهما تخبطا في هذه المسألة، ولم يأتيا بطائل... وكان تخبطك فيما عنه نقلته؛ وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه، وزدته هو عين التخبط الحقيقي... فأحلت عبارته عن الصواب بتحريفك وتجزيفك..."[2].

وفيما نقله السخاوي دليل على أن سبب تخطئة أبي نزار لسيبويه هو اقتطاعه من كلام سيبويه وما أسقطه منه، والزيادة فيه من عنده، وعدم فهم كلامه وتحريف عبارته.

وعودًا على بدء فإنا نقول: وعلى فرض ثبوت القصة فإن كلام ابن تيمية يمكن حمله على المبالغة في الرد على من يتعصب لسيبويه، ولا يقصد أن أخطاءه بذلك العدد، وليس شيخ الإسلام بالذي يجهل قيمة الكتاب وصاحبه.

ومن المعلوم أن الناس تتابعوا على نقد سيبويه والاستدراك عليه، وفتشوا عن عيوبه ولم يأتوا بهذا العدد من الأخطاء.

---

(1) سفر السعادة: 295/2.

(2) المصدر السابق نفسه: 295/2.

"وقد يكون معنى كلام سيبويه غير مفهوم، فيعترض عليه من لم يفهم دقيق نظره"[1].

قال البغدادي (ت:1093هـ): "زعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه أبيات لا تُعرف، فيقال له: لما تنكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا ردوا حرفا منها"[2].

ونص أبو إسحاق الزجاج على أنه: "إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة"[3].

وقال أبو جعفر النحاس: "وحدثنا علي بن سليمان–الأخفش الصغير–قال: حدثنا محمد بن يزيد –المبرد–: أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة تتبعوا على سيبويه الأمثلة –أي: الأوزان– فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة، منها: (الهندلع)، وهي بقلة، ومنها: (الدرداقس)، وهو عظم في القفا، ومنها: (شمنصير)، وهو اسم أرض.

وقد فسر الأصمعي حروفا من اللغة في كتابه، وفسر الجرمي الأبنية، وفسرها أبو حاتم وأحمد بن يحيى وكل واحد منهم يقول ما عنده فيما يعلمه، ويقف عما لا علم له به، ولا يطعن على ما لا يعرفه، ويعترف لسيبويه في اللغة بالثقة وأنه علم ما لم يعلموا، وروى ما لم يرووا[4].

وقال أبو جعفر النحاس: "لم يزل أهل العربية يفضلون كتاب سيبويه، حتى لقد قال محمد بن يزيد: لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره.

---

(1) تعليق الفرائد: 97/3.

(2) خزانة الأدب: 370/1.

(3) المصدر السابق نفسه: 370/1.

(4) المصدر السابق نفسه: 370/1.

وقال أبو جعفر: سمعت أبا بكر بن شقير يقول: حدثني أبو جعفر الطبري قال: سمعت الجرمي يقول هذا، وأومأ بيديه إلى أذنيه، وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش"[1].

وأما ابن كيسان فقال: "نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم"[2].

وهذا المبرد الذي كان مولعا بتخطئة سيبويه حتى إنه يقال: إنه جمع كتابا يخطئه في نحو أربعمائة مسألة[3]، لكنه تراجع بعد ذلك عن الكثير منها إلى رأي سيبويه، وقال: كان هذا في أيام الحداثة، أما الآن فلا.

وقال الزجاج: "وفيها ما يلزم سيبويه على مذهبه نحو أربعين مسألة"، وهو نصف العدد المذكور في القصة، ثم قال: "والذي أعتقد في ذلك أن سيبويه لا يتعلق به شيء مما ذكر عنه"[4].

إلا أن الأخفش الصغير خالف ما ذكره ابن كيسان فقال: "عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها فجعل فيه بينا مشروحا، وجعل فيه مشتبها؛ ليكون لمن استنبط ونظر فضل، وعلى هذا خاطبهم الله –عز وجل– بالقرآن"[5].

وعلّق النحاس على ما ذكره الأخفش الصغير بقوله: "وهذا الذي قاله علي بن سليمان الأخفش حسن؛ لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته إذ كان ينال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة، ولو كان كله بينا لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطل التفاضل، ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبر، ولذلك لا يمل؛ لأنه يزداد في تدبره علما

---

(1) خزانة الأدب: 370/1.
(2) خزانة الأدب: 370/1.
(3) تاريخ العلماء النحويين، ص: 59.
(4) المصدر السابق نفسه، ص: 59.
(5) خزانة الأدب: 372/1.

وفهما"[1].

وقد انتقد المبرد وابن السراج على سيبويه قوله: (الحروف)، ولم يقل (الأحرف) واعتذر عنه بأنه: (من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة)، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُروءٍ﴾[2]، أو بأنها جمع كثرة بالنظر إلى ما يعرض لها من اللغات والتغيير[3].

ومعظم النقول السابقة ذكرها البغدادي في خزانته، والغاية والغرض منها بيان منزلة سيبويه، وليس ادعاء العصمة له، ولكن ما ذكر في حقه يبين فضله وعلو كعبه.

ولكل ما سبق كان النحاة يمدحون في تراجمهم بنحو: كان ممن يفهم غوامض الكتاب، وكان بارعا في حل عبارة الكتاب، ونحو ذلك.

وفي ترجمة بعضهم أنه: وصف بالتدقيق في مسائل الكتاب لسيبويه[4].

وجاء في ترجمة ابن الضائع أنه: "بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم؛ وله في مشكلات الكتاب عجائب... ، وكان متقدما في هذه العلوم الثلاثة؛ وأما العربية والكلام فلم يكن في وقته من يقاربه فيهما، وأما فهمه وتصرفه في كتاب سيبويه فما أراه سبقه إلى ذلك أحد، أملى على إيضاح الفارسي، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه، واعتراضات البطليوسي على الزجاجي، وكان بالجملة إماما في هذا كله لا يجارى، ورد على ابن عصفور معظم اختياراته؛ وكان إذا أخذ في فن أتى بالعجائب"[5].

وفي ترجمة آخر: كان متقدما في كل ذلك، وفي إقراء الكتاب ومعرفة أغراضه وغوامضه[6].

وكان الأخفش الأوسط يقرأ الكتاب، وعنه انتشر؛ فإذا استعصى عليه فهم مسألة رجع إلى سيبويه وسأله عنها.

---

(1) ينظر تعليق الفرائد: 7/4.

(2) سورة البقرة، من الآية: (228).

(3) خزانة الأدب: 370/1-372.

(4) بغية الوعاة: 527/1.

(5) المصدر السابق نفسه: 204/2.

(6) المصدر السابق نفسه: 288/2.

ثم ليعلم أنه قد بقيت بعض العبارات لم يفهمها النحاة بعد موت سيبويه، ومن ذلك ما ذكره ابن قتيبة عن المازني: "سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في (باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء)، وهو قوله: "ما أغفله عنك شيئا، أي: دع الشك"، ما معناه؟ قال الأخفش: أنا منذ ولدت أسأل عن هذا، وقال المازني: سألت الأصمعي وأبا زيد وأبا مالك عنه فقالوا: ما ندري ما هو"[1].

فقال السيرافي: "لم يفسر هذا الحرف فيما مضى إلى أن مات المبرد، وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك"[2].

وقال الزجاج عن قول سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون الفعل فيه مبنيا على الاسم، قال: "هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه"[3].

وقال ابن كثير: "وقد صنف في النحو كتابا لا يلحق شأوه، وشرحه أئمة النحاة بعده، فانغمروا في لجج بحره، واستخرجوا من درره، ولم يبلغوا إلى قعره... ، وقد زعم ثعلب أنه لم ينفرد بتصنيفه، بل ساعده جماعة في تصنيفه نحوا من أربعين نفسا، هو أحدهم، وهو أصول الخليل، فادعاه سيبويه إلى نفسه.

وقد استبعد ذلك السيرافي في كتاب طبقات النحاة... ، وقال-أي: ابن كثير عن سيبويه-: وهو الإمام العلامة العَلَم، شيخ النحاة من لدن زمانه إلى زماننا هذا، والناس عيال على كتابه المشهور في هذا الفن، شرح بشروح كثيرة، وقل من يحيط علما به"[4].

وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ت:385هـ): "فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل، إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به -في الدواوين -على خلاف ما ذكر، فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه؛

(1) تأويل مشكل القرآن، ص: 60، 61.
(2) شرح كتاب سيبويه: 461/2.
(3) المصدر السابق نفسه: 270/2.
(4) البداية والنهاية: 189/10، 190-88/11.

لأنشد ما سمع؛ لأن الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين"[1].
وقال أبو سعيد (ت: 368 هـ): "اعلم أن سيبويه سبق إلى حصر أبنية كلام العرب، ولم يحاول ذلك أحد قبله، ولا في عصره، وأظن ذلك لصعوبته وبعُد تناوله، ولأن الحاصر يحتاج إلى الإحاطة بكلامها، والتخيل له كله، وذكر أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج على ممارسة شديدة وتصفح طويل: إن الذي فات سيبويه من كلام العرب ثلاثة أبنية... ، وأكثر ما ذكره أبو بكر غير داخل على سيبويه، ولا مستدرك عليه فائت"[2].

وجاء في كتاب الانتصار، أو كتاب نقض ابن ولاد على المبرد في رده على سيبويه في الكتاب المتضمن ما يزيد عن ثلاثين ومائة مسألة:
قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي (ت: 332 هـ): "هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها، ونبينها، ونرد الشبه التي لحقت فيها، ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ردنا على أبي العباس، وليس ردنا عليه بأشنع من رده على سيبويه، فإنه رد عليه برأي نفسه ورأي من دون سيبويه، ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به؛ لأنه نبه على وجوه السؤال ومواضع الشك، إلا أنه إذا تبين الحق كان أولى بنا، وأعود بالنفع علينا"[3].

فكل ما تقدم يدل على عبقرية سيبويه تلميذ الخليل! مشافه العرب وعارف طريقتهم ومقاصدهم، بخلاف غيره ممن يدرس القواعد، ثم يعلل لها بما يوافق كلامهم.

***

الخاتمة:

تناول هذا البحث خبر لقاء أبي حيان بابن تيمية، وما جرى بينهما، وتخطئة هذا الأخير لسيبويه كما تقدم، وتم من خلاله التعرف على حقيقة ما جرى بينهما، والسبب الرئيس في ذلك، ثم ما تناولناه من قضية الأخطاء المزعومة، ووجود أخطاء لسيبويه

([1]) شرح أبيات سيبويه: 200/1-201.
([2]) فوائت كتاب سيبويه: ص67-72.
([3]) الانتصار لسيبويه على المبرد ص43

من عدمه، وبذا نصل إلى جملة من النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع، أهمها ما يلي:

أولا/ النتائج:

1- ثبوت خبر لقاء أبي حيان مع ابن تيمية رحمهما الله.

2- عدم وجود دليل ملموس يؤكد تخطئة ابن تيمية لسيبويه، بل هي مجرد أقوال قد تصدق، وقد تكذب.

3- الاختلاف الواضح بين الروايات التي ذكرت القصة، والاضطراب الحاصل فيها.

4- عدم ادعاء العصمة لسيبويه، فالإنسان عرضة للخطأ والنسيان والزلل والخطأ والتقصير.

5- عدم الوقوف على أي من الأخطاء المزعومة في جميع المصادر التي نقلت القصة، وهي من هذا المنطلق دعاوى باطلة تحتاج إلى إقامة الدليل عليها.

6- يُعد كتاب: (الأبصار في ممالك الأمصار)، لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت: 749هـ) المصدر الرئيس التي نقلت عنه بقية المصادر.

ثانيا/ التوصيات:

1- محاولة الوقوف على كثير من القصص التي ذكرت في كتب التاريخ وكتب التراجم؛ لبيان حقيقتها من عدمها بالدراسة والتحليل عن طريق الأدلة العلمية.

2-الولوج في المسائل التي يكتنفها الغموض؛ وذلك بسبر أغوارها ومناقشة الآراء الواردة فيها بالدليل والحجة والبرهان.

3-احترام اختلاف الآراء ما دامت تستند إلى دليل من الأدلة؛ ومناقشتها وبيان الحق من ضده فيها.

4-عدم التقليل من قيمة أو منزلة علمائنا الكبار القدامى والمحدثين، وحمل ما وقع بينهم على أنه من الخلاف الذي يقع ما بين الأقران.

5-رفع الملام عن العلماء وهم صنفان: مجتهد متأول، ومصيب، ولكل منهما أجر،

فلا نتنقصهم ولا نزدريهم بل نحترمهم، ونوقرهم، ونترحم عليهم.

6- ليس بقدم العهد يفضل القائل، ولا بحداثته يهتضم المصيب، ولكن يعطى كلٌّ ما يستحق، ولكل مجتهد نصيب.

وختاماً، إذْ أقدّم للدارسين والباحثين هذا البحث، فإنني ابتهل إلى الله تعالى أن يوفقني دائما أينما كنت وحيثما حللت؛ لخدمة هذه اللغة النفيسة، وأن يجعل هذا البحث مفتاح خير ونهج حق لكل محب للغة القرآن الكريم، وصلّى الله على سيّدنا محمد وسلّم تسليما كثيرا، والله الموفّق.

***

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1-الأبصار في ممالك الأمصار، لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت: 749هـ) المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط: 1، ت. ط: 1423 هـ.

2-إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: 458هـ) تح: محمد بن حمد الحمود النجدي. دار إيلاف الدولية – الكويت.

3- أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: 543هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان. ط: 3، ت. ط: 1424 هـ -2003 م.

4-الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن